

مشروع

التمويل من أجل التنمية / Finance for Development

نبذة عامة

انطلاقاً وانسجماً مع التوجهات الاستراتيجية للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" والهادفة إلى التأثير في السياسات من خلال الضغط والمناصرة لضمان العدالة الاجتماعية والمساواة وحماية حقوق الإنسان كركائز أساسية للديمقراطية والحكم الصالح، إلى جانب تمكين المكونات المجتمعية من قيادة هذا التغيير، استكملت "مفتاح" العمل في إطار مشروع "التمويل من أجل التنمية" مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمتمثلة بالائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، ومعهد الأبحاث التطبيقية- القدس "أريج"، وبتنسيق ودعم من أكسفام. ويتألف المشروع من ثلاثة مكونات رئيسية تركز على تعزيز شفافية الموازنة العامة، وإصلاح النظام الضريبي، ورفع الوعي والحراك المجتمعي.

في مساعي تعزيز شفافية الموازنة العامة من خلال مأسسة شراكات استراتيجية مع القطاع العام وتمكينهم من وممارسة معايير الشفافية الدولية للموازنات من خلال إعداد ونشر موازنة المواطن وتعزيز النهج التشاركي في إعداد الموازنات، تستكمل "مفتاح" حالياً العمل مع وزارة التنمية الاجتماعية (للسنة الثالثة على التوالي) ووزارة التربية والتعليم العالي (للسنة الثانية على التوالي)، وتسعى إلى فتح باب التعاون مع كل من وزارة الصحة ووزارة المالية والتخطيط، إلى جانب اتخاذ الخطوات الضرورية نحو ضمان استدامة جملة التدخلات التي تم تنفيذها. فيأخذ تطوير القدرات أشكال متنوعة تتضمن تدريبات نظرية وعملية، إلى جانب فرص تبادل المعارف والخبرات.

ويدعم التشبيك بين منظمات المجتمع المدني، والمتمثلة في الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، إلى قيادة جهود تعزيز شفافية الموازنة العامة للقطاع الاجتماعي، إلى جانب الارتكاز على الشراكة المأسسة ونتائج إصدار موازنات المواطن في مختلف الوزارات نحو فتح باب الحوار بين المجتمع المدني والمؤسسة الرسمية بهدف التأثير في السياسات العامة. من جانب آخر، يمثل التشبيك أسس تعزيز الضغط على صناعات

القرار في جهود تسعى إلى تعزيز مشاركة المواطنين في تحديد ورسم السياسات العامة لغايات ضمان تلبية احتياجاتهم وتعبيرها عن همومهم.

العمل على إصلاح النظام الضريبي بمكوناته المختلفة يعكس توجه "مفتاح" في تنفيذ جملة شمولية من التدخلات فتبني "مفتاح" على عملها الأساسي في مجال تحديد مدى مساهمة (أو عدم مساهمة) قانون ضريبة الدخل في تحقيق العدالة الاجتماعية، لتوسع نطاق العمل نحو تحليل كافة مكونات النظام الضريبي من خلال تطوير مؤشر العدالة الضريبية، وذلك يركز على شقي الإيرادات والنفقات، فيتمحص كافة أنواع الضرائب، ويحلل من جانب آخر العدالة في توزيع الإيرادات، أخذاً بعين الاعتبار كافة التقاطعات التي يتضمنها النظام.

ومن هنا جاء تصميم هذا المشروع بأنشطته المختلفة لضمان رفع الوعي المجتمعي العام بهذه القضايا وخلق حالة حراك مجتمعي مؤثرة تؤدي بالنهاية إلى شراكة مجتمعية حقيقية في صياغة وإدارة الشأن العام، من خلال الضغط على الجهات الرسمية ومؤسسات صنع القرار ورأس الهرم الفلسطيني بهدف دمج المواطنين والمكونات المجتمعية المختلفة في هذه العملية لتكون أكثر تعبيراً عن احتياجاتهم وهمومهم. ومحاولة التأثير في القوانين والسياسات والتشريعات ذات الصلة كقانون الموازنة العامة، وقانون الضريبة، والسياسات المتعلقة بفرض الرسوم وأليات الجباية والشرائح الضريبية المختلفة لضمان تلبية احتياجاتهم وانسجامها مع الواقع الفلسطيني العام.